موقف ابن تيمية من أبي البركات ابن ملكا
دراسة عقدية

دكتور/ فهد بن كريم بن محمد الأنصاري
أستاذ العقيدة المشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية العلوم والآداب، جامعة الباحة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل لهذا الدين عدولاً يجددون ما انْدَرَس منه، ويبينون ما التبس فيه، يهدون من ضل إلى الهدى، فيكشفون الحقائق ويمحصون الدقائق، ويظهرون عوار أهل الباطل بالحق المستقيم والنور المبين، والصلاة والسلام على من بعث هادياً ومبشراً ونذيراً. أما بعد:

فإن رفع الالتباس وإزاحة الاشتباه من أجلى مظاهر الدفاع الذي تكفل الله به عن الذين آمنوا في قوله سبحانه: ﴿ ۞إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۗ ﴿٣٨﴾ ﴾ [الحج:٣٨]. ولا ريب أن الدفاع عن أهل الحق دفاع عن الحق نفسه، وهو من مظاهر العدل الذي قامت به السموات والأرض.

وقد كان أهل الزيغ ولا يزالون يصدون عن الحق بتشويهه تارة، ووضع الالتباس في طريقه تارة، وتشويه حملته وجنوده تارة أخرى. وهو سنة كونية منذ خلق الله تعالى أبينا آدم عليه السلام حتى قيام الساعة.

ولا ريب كذلك أن طريق الحق لم يزل محفوف بالمكدرات والمنغصات والعقبات الثقيلة التبعة، فقد (تعب فيه آدم، وناح لأجله نوح، ورُمي في النار الخليل، وأُضجع للذبح إسماعيل، وبيع يوسف بثمن بخس، ولبث في السجن بضع سنين، ونُشر بالمنشار زكريا، وذبح السيد الحصور يحيى، وقاسى الضرَّ أيوب، وزاد على المقدار بكاءُ داود، وسار مع الوحش عيسى، وعالج الفقر وأنواع الأذى محمد صلى الله عليه وسلم)[1].

---

١ الفوائد لابن القيم (٥٦).

وعلى آثار هؤلاء الصفوة من تمسك بمنارهم واهتدى بهديهم. فهي السنن التي لا محيص عنها ولا محيد: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢﴾ [العنكبوت:٢] وتاريخ البشرية شاهد حاضر على هذه.

وقد كان لشيخ الإسلام ابن تيمية جزء من هذا، فكان له معارضون ومناوؤن وخصوم؛ منهم من يرى أنه على حق فجلد فيه، ومنهم من نفث ببعض الحنق والحسد الذي في داخله، وُجِد بعضهم في حياته فكافحهم وكاشفهم وناظرهم وجادلهم بالحجج والبيان، ومنهم ما جاء بعد وفاته وفي كل زمن حتى عصرنا الحاضر.

وقد نصبت له التهم والزيوف من حياته حتى عصرنا؛ إما طعن في ذاته، وإما في منهجه وعقيدته، وإما في مصادر معرفته، فقد رميت دعوته بالتلفيق والتزوير والبهتان والظلم والافتراء في مجملها، والله الموعد يفصل بينهم، وويل لمن أقبل على الله وفي رقبته لأخيه مظلمة. قال صلى الله عليه وسلم: (من قال في مسلم ما ليس فيه أسكنه الله رَدْغَة الخَبالِ حتَّى يخرج مما قال)[١].

ومما رماه به خصومه في عقيدته أنه أخذها من اليهودية، وعلى وجه الخصوص من ابن ملكا الفيلسوف الطبيب الذي كان يهودياً فأسلم. أوقد نارها في حياته[٢] ثم جاء الكوثري ومن بعده[٣] فنفخوا ضرامها حتى الساعة[٤]. وقد جاءت فكرة البحث لكشف هذه التهمة وتمييز حقيقتها ليعرف صدق ما اتهم به، أم كان افتراء لقي الله به راميه؟

والذي نريد تسليط الضوء عليه حيال هذه التهمة؛ بيان موقف ابن تيمية ابن ملكا، وبيان ما وافقه وما نقده فيه مما يخص الاعتقاد وحسب، وهل ما وافقه فيه له أثارة حق ومنار هدى استند إليه فيه؟ أم أنه التبعية وحسب كما يزعم من ناوأه بذلك؟ ليس نصرة لطرف دون آخر، وإنما قول الحق الذي أمرنا به بعدل وإنصاف. وقد تتبعت ما نقله ابن تيمية عن أبي البركات بن ملكا في جل كتبه فرأيت أنه نقل عنه في أكثر من خمسين موضعاً في عدة مسائل جمعتها لتكون محل الدراسة في هذا البحث.

وتكمن أهمية البحث في أمور عدة يمكن إجمالها فيما يلي:

- إظهار موقف ابن تيمية من أبي البركات ابن ملكا.

---

١ رواه أحمد في المسند (٢٨٣/٩) برقم(٥٣٨٥) وأبوداود في سننه، كتاب: الأقضية، باب: فيمن يعين على خصومة من غير أن يعلم أمرها برقم(٣٥٩٧) وصححه الألباني في تخريجه للسنن والأرناؤوط في تحقيق المسند.

٢ انظر: دفع شبه من شبه وتمرد للحصني (٦٧،١٢١) براءة الأشعريين لأبي حامد بن مرزوق (١٠/١) ابن تيمية ليس سلفياً لمنصور بن عويس(٢٣٨-٢٣٩).

٣ والمعاصرون لفرية التهمة كثير منهم سعيد فودة في جملة من كتبه ومناصروه انظر: تنزيه الرحمن له (٢٠).

٤ انظر: من عبر التاريخ في الكيد للإسلام لمحمد زاهد الكوثري(١٦) ومابعدها. ومقدمة كتاب المقدمات الخمس والعشرون لميمون بن مهران اليهودي بتحقيقه (١٠) وما بعدها والإشفاق على أحكام الطلاق له (٧٢).

– كشف التهمة التي وجهت لابن تيمية في تأثره العقدي بابن ملكا.

– إظهار جملة المسائل العقدية التي شنعت عليه وكثر النقاش فيها قديماً وحديثاً.

–بيان حقيقة ما كان يعتقده ابن تيمية في المسائل المطروقة. وهل كان كما يزعم خصومه استقاها من اليهودية والأديان الأخرى أم كان مبنياً على المنهج الحق؟

الدراسات السابقة:

بالبحث والتحري لم أجد دراسة أولت الموضوع بالعناية إلا ما أشار إليها الدكتور عبدالله الغصن في رسالته الدكتوراه (دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد) منها صفحتان في موقف ابن تيمية منه، ولم يستوعب حيث ذكر إثباته للصفات، وعلم الباري بالجزئيات، وذكر أنه بين أخطاءه في قوله بقدم بعض العالم، وهي كما ترى لا تفي بالمقصود ولا تأتي على أطرافه[١]. ولذا كان من مقاصد البحث سد الثغرة في المكتبة الإسلامية في هذا الموقف.

خطة البحث:

وقد جاءت خطة البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

–المقدمة في أهمية البحث، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث والمنهج فيه.

المبحث الأول: في ترجمة أبي البركات وثناء ابن تيمية عليه: وجاء في ثلاث مسائل:

الأولى: في ترجمة أبي البركات بن ملكا.

الثانية: ثناء ابن تيمية على أبي البركات

الثالثة: لماذا يكثر ابن تيمية من النقل عن مخالفيه عموماً والفلاسفة على وجه الخصوص؟

المبحث الثاني: المسائل العقدية التي نقل ابن تيمية فيها عن أبي البركات: وفيه خمس مسائل:

الأولى: علم الله بالجزئيات

الثانية: الصفات الاختيارية وحلول الحوادث

الثالثة: التسلسل والقول بحوادث لا أول لها

الرابعة: نظرية الفيض والصدور عن الواحد

الخامسة: قول الفلاسفة إن النفوس هي الملائكة

١ انظر: (١٧٠–١٧٤) من الرسالة المذكورة.

وأحب أن أشير إلى أمرين مهمين:

الأول: أن البحث منتزع من كتب ابن تيمية ولذا جل مباحثه نقول من كتبه أو مستلة منها.

الثاني: أني لم أتتبع نقل ابن تيمية عن ابن ملكا من كتبه؛ لأنها ليست مقصودة في البحث، كما أن المقام ليس مقام تحقيق نقل، وإنما غاية البحث إظهار معتقد ابن تيمية في المسائل التي اعتضد فيها بقول ابن ملكا.

وقد انتهجت فيه المتبع في البحوث الأكاديمية؛ فكتبت الآيات بالرسم العثماني وبيان موضعها في السورة ورقم الآية، وعزوت الأحاديث إلى موضعها من كتب السنة، ونقلت الأقوال من كتب أصحابها، وشكلت ما يحتاج إلى تشكيل من الكلمات، ونسأل الله تعالى أن يعيننا على اتمامه وأن ينفع به كاتبه وقارئه وناشره إنه خير مسؤول وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

المبحث الأول: ترجمة أبي البركات وثناء ابن تيمية عليه: وفيه ثلاث مسائل:

الأولى: في ترجمة أبي البركات بن ملكا.

الثانية: ثناء ابن تيمية على أبي البركات

الثالثة: لماذا يكثر ابن تيمية من النقل عن مخالفيه والفلاسفة على وجه الخصوص؟

المسألة الأولى: ترجمة أبي البركات بن ملكا.

هو: أبو البركات هبة الله بن علي بن ملكا البلدي البغدادي، الفيلسوف الطبيب، من سكان بغداد، كان يهودياً فأسلم في آخر عمره، توفي بهمدان سنة ٥٦٠ ه وقيل سنة ٥٧٤ه.

بعد اسلامه لم يكن يقرئ يهودياً أصلاً بل كان يتنصل منهم ويلعنهم ويسبهم[١].

قال فيه الذهبي: (العلامة الفيلسوف، شيخ الطب، أوحد الزمان، برع في علم الفلسفة إلى الغاية)[٢].

قيل في سبب إسلامه أنه دخل على الخليفة المستنجد، فقام له الكل سوى القاضي، فقال: يا أمير المؤمنين، إن كان القاضي لم يقم لأني على غير ملته، فأنا أسلم. فأسلم. خلف ثلاث بنات، وعاش نحو الثمانين[٣].

من كتبه: المعتبر في الحكمة مطبوع، ورسالة في العقل وماهيته، مقالة في إثبات علم الرب بالجزئيات رد فيها على أرسطو ذكرها عنه ابن تيمية[٤].

المسألة الثانية: ثناء ابن تيمية على أبي البركات:

أثنى ابن تيمية على أبي البركات في مواطن عدة من كتبه، فوصفه بالإمام[٥] وأنه أوحد زمانه[٦]، ومن أعظم الفلاسفة المتأخرين قدراً[٧]، ولم يكن مقلداً لسلفه من الفلاسفة كما هو الحال ممن ينتسب إلى الإسلام، وأنه استنار بنور النبوة بسبب اختلاطه بأهل الحديث والأثر فكان قوله أصلح قولاً[٨]، وأقرب إلى الحجة الصحيحة بحسب نظره[٩]،وهو من مقتصدة الفلاسفة[١٠]،ومنهجه مغاير لمنهج من سلفه لاختلاطه بأهل السنة والحديث، فهو أقرب إلى الإسلام من ابن سينا وأتباعه[١١].

١ انظر: إخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطي(٢٢٤) عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة(٣٧٤).

٢ سير أعلام النبلاء للذهبي(٤١٩/٢٠).

٣ انظر: إخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطي(٢٢٤) عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة(٣٧٤) سير أعلام النبلاء للذهبي(٤١٩/٢٠).

٤ انظر: درء تعارض العقل والنقل (٤٩٠/٩).

٥ جامع الرسائل تحقيق محمد رشاد سالم(١٨٠/١).

٦ بيان تلبيس الجهمية(٢٤٠/٥).

٧ بيان تلبيس الجهمية(٢٩٨/٢).

٨ منهاج السنة(٣٤٨/١).

٩ منهاج السنة(٤٠٣/١).

١٠ مجموع الفتاوى(٢٠٥/٢).

١١ الرد على الشاذلي(١٤٠).

هكذا جاءت عبارات ابن تيمية في وصف أبي البركات، ومن تأمل سياقاتها في تلك الأوصاف من تلك المواضع يرى أن ابن تيمية ذكرها في أحد سياقين:

الأول: من جهة المقارنة بينه وبين بقية المتفلسة. كما في قوله: (وأبو البركات أقرب إلى تحرير النقل وجودة البحث في هذا الباب من ابن رشد، وابن رشد أقرب إلى جودة القول في ذلك من ابن سينا مع غلوه في تعظيم أرسطو وشيعته)[1].

الثاني: من جهة تعضيد قوله في تأييد مسألة أو الرد على المخالف لا سيما إن كانت في ردوده على الفلاسفة. وهذا أكثرها وهو موضوع بحثنا.

فهذا الثناء جاء من باب الانصاف، وبيان الحق الذي فيه، ولا ويلزم من ذلك سلامته من الخلل العقدي، ومن يتأمل مجريات البحث سيجد ما يعضد هذه النتيجة.

المسألة الثالثة: لماذا يكثر ابن تيمية النقل عن مخالفيه عموماً والفلاسفة على وجه الخصوص[2]:

من يتابع منهج ابن تيمية يدرك جيداً أن له تميزاً في طرحه ونقضه وتقريره، فهو يقارع الباطل ويبين تهافته من منطلق يقينه بصحة ما يعتقد، وقد سلك في منهجه أنه ينقض الباطل من خلال من ينتسب إليه، وهذا بلا ريب أدعى في تأثيره على الأتباع، كما أن لذلك جملة من الأهداف التي سطرها ابن تيمية في مواضع من كتبه يظهر السبب في تضمينه تقرير الحق ورده على المخالفين دعمه بأقوال من يخالفه، ومن هذه الأسباب:

الأول: بيان أن عند بعض المخالفين بعض الحق الذي بينه القرآن والسنة، وهو مما يدخل في مظلة الحق. يقول: (ونحن قد بينا أن القرآن بين أصول الدين في المسائل والدلائل على غاية الإحكام ونهاية التمام، وأن خلاصة ما يذكره أهل الكلام والفلسفة إنما هو بعض ما بينه القرآن والحديث، مع سلامة ذلك عما في كلامهم من التناقض والاختلاف، واشتماله على ما تقصر عنه نهاية عقولهم، وما لا يطمعون أن يكون مدلولهم)[3].

فمقالات الفلاسفة ليست كلها باطلة بل فيها حق وباطل، وأهلها كذلك ليسوا سواء أو على درجة واحدة، كما أنهم مختلفو المجالات والعلوم، فمنها ما يكثر فيه صوابهم، ويتميزون به عن غيرهم، وأن قربهم من الصواب بحسب البيئة التي عاشوا فيها من جهة

---

١ درء تعارض العقل والنقل(٩/٤٣٤).

٢ تكمن أهمية هذه المسألة في مبحثنا في بيان العلاقة في نقل ابن تيمية عن ابن ملكا ودوافعه.

٣ بيان تلبيس الجهمية (١/٢٤٦) وانظر: الرد على المنطقيين(٣٩٤).

الحق وغيره، وأن كثيراً ممن ناقشهم من المتكلمين لم ينصفوهم، فردوا ما قالوه من الحق، ولم يهتدوا إلى ما عندهم من الصواب[1].

الثاني: أن نقله من باب تمام تحري الدقة والأمانة في نقل الآراء، فقد أشار إلى أن كتب المقالات نقلت كثيراً من مذاهب الفلاسفة لم تتطرق له كتب الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام، وهم مع ذلك لم يحرروا أقوال من نقلوا مذهبه، فيحصل الخلط في نقل الأقوال ونسبيتها إلى الطوائف[2]، ولذا كثيراً ما ينبه إلى أن الفلاسفة المنتسبين للإسلام ومن نسج منوالهم من المتكلمين لم يكونوا على دراية بأقوال أساطين الفلاسفة المتقدمين على أرسطو، وإنما كان اشتغالهم بفلسفة أرسطو وشيعته من المشائين، فالفلسفة عند الفارابي وابن سينا وابن رشد هي فلسفة أرسطو، وما يحكيه الغزالي والشهرستاني والرازي والآمدي وغيرهم من مقالات الفلاسفة إنما هو من كلام ابن سينا وذويه، وهو ما يعنوه من حكاية اتفاقهم[3]. قال: (ومن أراد أن ينقل مقالة عن طائفة فليسم القائل والناقل وإلا فكل أحد يقدر على الكذب)[4].

الثالث: بيان غلط الناقلين عنهم في حكاية مذاهبهم. قال: (وكثير من الناقلين ليس قصده الكذب؛ لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم وسائر ما به يعرف مرادهم قد يتعسر على بعض الناس، ويتعذر على بعضهم)[5].قال: (ونحن في جميع ما نورده نحكي ألفاظ المحتجين بعينها، فإن التصرف في ذلك قد يدخله خروج عن الصدق والعدل؛ إما عمداً، وإما خطأً.

فإن الإنسان إن لم يتعمد أن يلوي لسانه بالكذب أو يكتم بعض ما يقوله غيره لكن المذهب الذي يقصد الإنسان إفساده لا يكون في قلبه من المحبة له ما يدعوه إلى صوغ أدلته على الوجه الأحسن، حتى ينظمها نظماً ينتصر به، فكيف إذا كان مبغضاً لذلك)[6].

الرابع: إنصاف خصومه ومخالفيه، فقد مدح ابن سينا حين خالف سلفه في مسألة علم الله[7].وقال عن ابن رشد: (وما نقله ابن رشد عن هذه الأمة فصحيح، وهذا مما يرجح أن نقله لأقوال الفلاسفة أصح من نقل ابن سينا)[8].

---

١ انظر: الرد على المنطقيين(٣١٠) الصفدية(٣٢٥/٢) درء تعارض العقل والنقل (٣٧٦/١) منهاج السنة(٣٥٩/١).

٢ انظر: منهاج السنة(٣٠٠/٦) الرد على المنطقيين(٣٢٩-٣٣٠) الصفدية(٢٨٨/١).

٣ انظر: درء تعارض العقل والنقل(٢٤٦/٦) منهاج السنة(٢٨٢/٥) الرد على المنطقيين(٣٣٤-٣٣٦).

٤ منهاج السنة(٤١٣/٢).

٥ منهاج السنة(٣٠٣/٦).

٦ بيان تلبيس الجهمية(٣٠٧/٤).

٧ انظر: درء تعارض العقل والنقل(١٤٠/١٠) الصفدية (٢٩٧/٢).

٨ درء تعارض العقل والنقل(٢٤٥/٦).

الخامس: أن المتكلمين مع قربهم إلى الحق من الفلاسفة إلا أنهم لم ينصفوا الفلاسفة، فردوا ما قالوا به من الحق، ولم يهتدوا إلى ما عندهم من الصواب، وأن كثيراً من مناظراتهم مبنية على جهل، وولدت كثيراً من الشرور. يقول: (وهؤلاء المتكلمون من أهل الملل الذين يبدعهم أهل السنة من أهل الملل كالجهمية والمعتزلة وما يفرع على هؤلاء من جميع طوائف الكلام، فإن الفلاسفة تقول: إن هؤلاء أهل جدل ليسوا أصحاب برهان، ويجعلون نفوسهم هم أصحاب البرهان، ويسمون هؤلاء أهل الجدل، ولهذا تجد ابن سينا وابن رشد وغيرهما من المتفلسفة يجعل هؤلاء أهل الجدل، وأن مقدماتهم التي يحتجون بها جدلية ليست برهانية، ويجعلون أنفسهم أصحاب البرهان. ونحن لا ننازعهم أن كثيراً مما يتكلمه المتكلمون باطل، لكن إذا تكلم بالإنصاف والعدل ونظر في كلام معلمهم الأول "أرسطو" وأمثاله في الإلهيات وفي كلام من هم عند المسلمين من شر طوائف المتكلمين كالجهمية والمعتزلة مثلاً؛ وجد بين ما يقوله هؤلاء المتفلسفة وبين ما يقوله هؤلاء من العلوم التي يقوم عليها البرهان العقلي من الفروق التي تبين فرط جهل أولئك بالنسبة إلى هؤلاء ما لا يمكن ضبطه، وهذا كلام أرسطو موجود وكلام هؤلاء موجود، فإن هؤلاء المتكلمين يتكلمون بالمقدمات البرهانية اليقينية أكثر من أولئك بكثير كثير)[1].

وقال: (وهذا موجود في كلام عامة هؤلاء الذين في كلامهم سنة وبدعة، ولا ريب أنهم يردون على الفلاسفة وغيرهم أموراً، ولكن الفلاسفة ترد عليهم أموراً، وهم ينتصرون في غالب الأمر بالحجة العقلية على الفلاسفة، أكثر مما تنتصر الفلاسفة بالحجة العقلية عليهم، ولكن قد تقول الفلاسفة أموراً باطلة من جنس العقليات فيوافقونهم عليها فيستطيلون بها عليهم، وقد تقول الفلاسفة أموراً صحيحة موافقة للشريعة فيردونها عليهم، وهم لا يصيبون الصدق والعدل إلا إذا وافقوا الشريعة، فإذا خالفوها كان غايتهم أن يقابلوا الفاسد بالفاسد، والباطل بالباطل، فتبقي الفلاسفة العقلاء في شك، ويبقى العقلاء منهم في شك، لا حصل لهؤلاء نور الهدى ولا لهؤلاء. وإنما يحصل النور والهدى بأن يقابل الفاسد بالصالح، والباطل بالحق، والبدعة بالسنة والضلال بالهدى، والكذب بالصدق)[2].

السادس: بيان اختلاف الطوائف فيما بينها، وبعرض أقوالهم تنحل عقد الإصرار والتقليد عند من يعظمهم يقول: (ولهذا أذكر من كلام رؤوس الطوائف من العقليات ما يبين ذلك[أي: الحق]، لا لأنا محتاجون في معرفتنا إلى ذلك، لكن ليعلم أن أئمة الطوائف معترفون بفساد هذه القضايا، التي يدعي إخوانهم أنها قطعية، مع مخالفتها للشريعة، ولأن

---

١ الرد على المنطقيين (٣٩٥).

٢ درء تعارض العقل والنقل (٣٧٦/١).

النفوس إذا علمت أن ذلك القول قاله من هو من أئمة المخالفين، استأنست بذلك واطمأنــت به، ولأن ذلك يبين أن تلك المسألة فيها نزاع بين تلك الطائفــة، فتنحــل عقــد الإصــرار والتصميم على التقليد)[1].

السابع: أن الفلاسفة طبقات أقربهم إلى الحق من كان أقرب إلى نــور النبــوة ومــشكاة الوحي، وأن الحق الذي كان مع طائفة منهم إنما كان بما استفادوه من أهل الإسلام يقــول: (وابن سينا تكلم في أشياء من الإلهيات والنبويات والمعاد والشرائع لم يتكلم فيها ســلفه، ولا وصلت إليها عقولهم، ولا بلغتها علومهم، فإنه استفادها من المسلمين.

وقد أخبر عن نفسه أن أهل بيته -أباه وأخاه- كانوا من ملاحدة الإســماعيلية. وهــؤلاء المسلمين الذين كان ينتسب إليهم هم -مع الإلحاد الظاهر والكفر الباطن- أعلــم بــالله مــن سلفه الفلاسفة كأرسطو وأتباعه؛ فإن أولئك ليس عندهم من العلم بالله إلا مــا عنــد عبــاد مشركي العرب ما هو خير منه.

فإنه ليس في الطوائف المعروفين الذين يتكلمون في العلم الإلهي مع الخطــأ والــضلال مثل علماء اليهود والنصارى وأهل البدع من المسلمين وغيرهم أجهل من هؤلاء ولا أبعــد عن العلم بالله تعالى منهم)[2].

١ درء تعارض العقل والنقل(٣٧٦/١-٣٧٧).وانظر: (٢٤٦/٦-٢٤٧) (٢٧٦/٩).

٢ الرد على المنطقيين (١٤١-١٤٤) مختصراً، وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٤٣٤/٩).

المبحث الثاني: المسائل العقدية التي نقل ابن تيمية فيها عن أبي البركات

وفيه تمهيد وخمس مسائل:

الأولى: علم الله بالجزئيات

الثانية: مسألة حلول الحوادث والصفات الاختيارية

الثالثة: نظرية الفيض

الرابعة: قولهم إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد

الخامسة: قول الفلاسفة إن النفوس هي الملائكة.

تمهيد:

قبل أن نقف على المسائل التي نقل فيها ابن تيمية عن ابن ملكا ينبغي لنا أن ننبه إلى مسألة مهمة في هذا المقام وهو حقيقة ما نقله ابن تيمية عن ابن ملكا.

فقد كان أبو البركات ابن ملكا –كما سبق– يهودياً فأسلم، وكان يمقت اليهود بعد اسلامه، فنقل ابن تيمية عنه لم يكن إلا عن مسلم، وليس يهودياً كما يزعم معارضه، ثم إن هذا النقل الذي نقله ابن تيمية –إن سلم له –ينبغي أن لا يغيب عنه أمور عدة:

أولها: أن نقله عنه إنما كان في كتبه المطولة التي أخذت حيز العرض والنقد والمحاججة.

ثانيها: أن نقل ابن تيمية لم يكن استقلالاً بل نقل عنه وعن غيره في تحرير مسألة يرى صوابها.

ثالثها: أن جُل ما نقله ابن تيمية عن ابن ملكا لم يكن إلا في مسائل معدودة لم تتجاوز عدد الأصابع –هي موضوع البحث– فكيف تكون أصلاً عقدياً عاماً. فالزعم بأن ابن تيمية نقل عقيدة اليهود إلى الإسلام عن طريق ابن ملكا قول في ميزان النقد مطرح. ويُجلي هذه أن جُل المسائل التي نقل فيها عن ابن ملكا لم يذكرها على جهة القبول المطلق بل هي محل النقاش والنقد والرد.

رابعها: أن ابن تيمية قد نقد ابن ملكا في جملة من المسائل سيأتي ذكرها ولم يأخذها بكونها حقاً مطلقاً لا يقبل النقد.

خامسها: أن نقل ابن تيمية عن ابن ملكا إنما هو في سبيل الاعتضاد لا التأسيس، إذ منطلق ابن تيمية في تقرير عقيدته إنما هو الكتاب والسنة كما هو ظاهر جلي في جل كتبه.

سادسها: أن المسائل التي نقل فيها ابن تيمية قول ابن ملكا مسائل فلسفية صرفه، وقد كان نقله إنما هو في نقض الفلسفة، ولا ريب أن النقد إذا كان للمذهب من منتسبيه فله أثره لمن يعظم ذلك المذهب.

سابعها: أن ابن تيمية كثيراً ما يقرر أن مذاهب الفلاسفة أشد اختلافاً من غيرهم من المذاهب، وأن ذكر المسألة في تقرير مذهبهم لا يكون بالإضافة وحسب، وتعميم من ينتسب إليها بذلك المذهب، بل ذلك ضرب من الظلم والبهتان الذي يجب أن يتنزه عنه المسلم.

المسألة الأولى: علم الله بالجزئيات:

والمقصود بها علم الله بمفردات العالم، وقد أجمع المسلمون على أن الله عالم بكل شيء، لا تخفى عليه خافية، وتواردت النصوص على ذلك بما لا يمكن حصره، وأن ذلك من أظهر مظاهر الربوبية وكمال الألوهية، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١]وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٥﴾﴾ [آل عمران:٥] وقوله: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام:٥٩] وقوله: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ ﴿١٧٦﴾﴾ [النساء:١٧٦]إلى غير ذلك من النصوص[1].

وقد نص الأئمة على أن من أنكر علمه سبحانه بأنه كافر. وأدخلوا فيها غلاة القدرية، الذين ينكرون علمه بأفعال العباد قبل أن يعملوها، والقائلون بالبداء من الرافضة ونحوهم.

وعدوا أخبث من هذه الأقوال وشرها قول من قال من الفلاسفة: إنه لا يعلم إلا الكليات، ولهذا لم يقل به أحد من طوائف الملة[2].

وهو قول المشائين من الفلاسفة من أتباع أرسطو ومن تعصب لهم ممن ينتسب إلى الإسلام. وأرسطو ينكر علم الرب بشيء من الحوادث مطلقاً. ولكن ابن سينا وأمثاله زعموا أنه إنما يعلم الكليات، وأما الجزئيات فيعلمها على وجه كلي بحيث لا يدخل تحت الزمان، ولا يعلم الجزئيات التي يوجب تجدد الإحاطة بها تغيراً في ذات العالم.

وهذا أحد أقوالهم في العلم الإلهي كما حكاه الغزالي إذ حكى عنهم فيه قولان هذا منها.

والثاني: مذهب قدماء الفلاسفة القائل بأنه عالم بذاته فقط، ثم من ضرورة علمه بذاته يلزم منه الموجودات، وهي غير معلومة عنده، أي لا صورة لها عنده على التفصيل والإجمال[3].

---

١ انظر: الحيدة لعبدالعزيز الكناني(٥٥) الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري(١٤١-١٤٥) شرح السنة للبربهاري (٧ ٦) منهاج السنة(٥٨٣/٢) الجواب الصحيح (٢٩٧/٣) درء تعارض العقل والنقل(٢٤/٣) مجموع الفتاوى(٣٣٧/٣) (٢٦٧/٦) الرد على المنطقيين(٤٦٢-٤٦٧) شرح العقيدة الطحاوية (١٢٥/١)فتح الباري لابن حجر(١٤٥/١).

٢ انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣٩٧/٩ -٤٩٠).

٣ انظر: تهافت الفلاسفة للغزالي(٢٠٧).

ولهم قولان آخران ذكرهما ابن تيمية:

الأول: أنه يعلم الكلي والجزئي جميعاً، على وجه لا يتطرق إلى علمه نقص وقصور. قال: وهذا القول شبيه بالقول الذي اختاره ابن رشد.

الثاني: إثبات علم الرب بالجزئيات وهو قول أبي البركات، وله مقالة رد فيها على أرسطو. ونصر فيها هذا المذهب الحق.

قال ابن تيمية: وذكر الغزالي أنهم اتفقوا على أنه لا يعلم الجزئيات المنقسمة بانقسام الزمان إلى الكائن، وما كان ويكون. قال: فمن ذهب منهم إلى أنه لا يعلم إلا نفسه، لا يخفى فساد هذا من مذهبه، ومن ذهب منهم إلى أنه يعلم غيره -كما اختاره ابن سينا- فقد زعم أنه يعلم الأشياء علماً كلياً، لا يدخل تحت الزمان، ولا يختلف بالماضي والمستقبل والآن، ومع ذلك زعم أنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض، إلا أنه يعلم الجزئيات بنوع كلي.

قال: ولأبي البركات صاحب المعتبر مقالة في إثبات علم الرب بالجزئيات رد فيها على أرسطو. ونصر فيها مذهب الحق.

وذكر فيها ثلاثة أقوال: قول من قال: لا يعلم إلا ذاته، وذكره عن أرسطو، وذكر ألفاظه.

وذكر قول ابن سينا، وذكر عنهم القول الثالث، وهو أنه يعرف ذاته وسائر مخلوقاته في سائر الأوقات، على اختلاف الحالات، مما هو كائن، وما هو آت.

وهذا القول ينزع إلى قولين:

أحدهما: القول الذي اختاره ابن رشد، الذي قربه من التغير، ولم يجب عنه.

والثاني التزام هذا اللازم وهو التغير وبين أنه ليس بمحذور.

قال ابن تيمية: وهذا الذي اختاره أبو البركات، يختاره طوائف من المتكلمين كأبي الحسين والرازي وغيرهما، وكما هو معنى ما دل عليه الكتاب والسنة، وذكره أئمة السنة. فصارت الأقوال للفلاسفة في علم الله أربعة أقوال، بل خمسة، بل ستة، بل سبعة. وأكثر من ذلك القول الذي ذكره ابن سينا، والقول الذي اختاره ابن رشد، والقول الذي اختاره أبو البركات. وهذان القولان هما القولان اللذان يقولهما نظار المسلمين.

وقول أرسطو وابن سينا لا يمكن أن يقولهما مسلم.

ولهذا كان ذلك مما كفرهم بهم الغزالي وغيره، فضلاً عن أئمة المسلمين، كمالك والشافعي وأحمد، فإنهم كفروا غلاة القدرية، الذين أنكروا علمه بالأفعال الجزئية قبل وجودها، فكيف من أنكر علمه بالجزئيات كلها قبل وجودها وبعد وجودها؟!

فإن حقيقة قول أرسطو وأتباعه: إن الرب ليس بخالق ولا عالم.

وأول ما أنزل الله على رسوله صلى الله عليه وسلم ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾ [العلق: ١-٥].وكذلك قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣﴾ [الأعلى: ١-٣].

وقوله موسى لفرعون: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ۝٥٠﴾ [طه: ٥٠]، وأمثال ذلك[١].

موقف ابن تيمية من أبي البركات:

يلاحظ مما سبق أن أبا البركات ابن ملكا لم يخرج في مسألة علم الباري سبحانه عن المذهب الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة ولذا مدح ابن تيمية موقفه تجاه سلفه وبين بطلان ما انتحلوه.

قال ابن تيمية: (ونحن قد بسطنا الكلام على فساد قولهم في العلم وغيره من الصفات، وبينا أصولهم التي أوجبت أن قالوا مثل هذه الأقوال، التي هي من أعظم الفرية على الله، وبينا فسادها، ولهذا لما تفطن أبو البركات لفساد قول أرسطو أفرد مقالة في العلم، وتكلم على بعض ما قاله في المعتبر، وانتصف منه بعض الانتصاف مع أن الأمر أعظم مما ذكره أبو البركات)[٢].

المسألة الثانية: الصفات الاختيارية وحلول الحوادث.

الصفات الاختيارية هي الصفات التي يتصف بها الرب سبحانه، وتقوم بذاته بمشيئته وقدرته؛ كالكلام والسمع والبصر والإرادة والمحبة والرحمة والغضب، ومثل خلقه وإحسانه وعدله ومجيئه ونزوله ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز[٣].وهي على قسمين:

الأول: متعدية كالخلق والإعطاء والرزق ونحو ذلك.

الثاني: لازمة كالنزول والمجيء والإتيان والاستواء ونحو ذلك[٤].

وأصل الخلاف في الصفات إنما كان من هذه المسألة التي يسميها المتكلمون بمسألة حلول الحوادث[٥].

---

١ انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣٩٧/٩ -٤٩٠).

٢ الرد على المنطقيين (٤٦٢-٤٦٣).

٣ انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢١٧/٦).

٤ انظر: مجموع الفتاوى (٢٤٤/٦) مختصر الصواعق لابن القيم(٤٢٩).

٥ انظر: درء تعارض العقل والنقل(١٠/٢) (١٨/٢-٢٠).

وقد نفاها الجهمية من المعتزلة ثم تتابع عليها أهل الكلام من الكلابية وجمهور الأشعرية والماتريدية[١].

وأصل منزع الخلاف هو الاستدلال على حدوث العالم وإثبات الصانع، وأن العالم لا يعلم حدوثه إلا بحدوث الأجسام، وذلك بأنها لا تخلو من الحوادث وما لايخلو من الحوادث أو يسبقها فهو حادث، وبعضهم يضيف بإبطال حوادث لا أول لها[٢].

وعلى هذا الأصل قال المعتزلة بنفي جميع الصفات، ووافقهم الكلابية والاشاعرة والماتريدية في الصفات الاختيارية المتعلقة بالمشيئة.

ولذا يرى ابن تيمية عظم هذه المسألة وخطورتها وأثرها فكثيراً ما يذكرها في أكثر كتبه وينقدها، ويذكر أن أهل الكلام جعلوا هذا أصل الدين، وأنه لا يمكن معرفة الله وتصديق رسوله صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الطريق[٣].

وقد ترتب على هذا المسلك أن نفوا عن الله سبحانه كل ما جعلوه من سمات الحدوث مع أن تنزيه الباري عن الحدوث ودلائله أمر معلوم بالضرورة. غير أن الشأن فيما هو من سمات الحدوث إذ النزاع إنما هو في ذلك[٤].

وقد ذم طائفة من أرباب الطوائف هذا الطريق في إثبات الصانع لبدعيتها وطولها وغموضها وكثرة مقدماتها، ومن هؤلاء أبو الحسن الأشعري والغزالي والخطابي والبيهقي والحليمي والقاضي أبو يعلى وابن عقيل وغيرهم[٥] قال ابن تيمية: (والذامون لها نوعان منهم من يذمها لأنها بدعة في الإسلام فإنا نعلم أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يدع الناس بها ولا الصحابة لأنها طويلة مخطرة كثيرة الممانعات والمعارضات فصار السالك فيها كراكب البحر عند هيجانه وهذه طريقة الأشعري في ذمه لها والخطابي والغزالي وغيرهم ممن لا يفصح ببطلانها ومنهم من ذمها لأنها مشتملة على مقامات باطلة لا تحصل لمقصود بل تناقضه وهذا قول أئمة الحديث وجمهور السلف)[٦].

والمقصود بيان أن الصفات الاختيارية دل على ثبوتها القرآن والسنة والإجماع واللغة والقياس والفطرة والعقل.

وأدلة ذلك أكثر من أن تحصر كالآيات التي فيها ذكر الإتيان والخلق والمجيء والرزق والغضب والمحبة والكلام والسمع (لا يمكن أحد أن ينقل عن محمد صلى الله عليه وسلم،

---

١ انظر:درء تعارض العقل والنقل (١٨/٢) جامع الرسائل لابن تيمية (٣/٢) اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم(٢٨٢).

٢ انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة(٩٨٥/٣).

٣ انظر مثلاً: الجواب الصحيح (٢٤١/١) وما بعدها درء تعارض العقل والنقل (٢٦٣/٧) مجموع الفتاوى (١٥٠/١٧) (٢٩٠/٩) موقف ابن تيمية من الأشاعرة(١٢٠٠/٣-١٢٢٤).

٤ انظر: بيان تلبس الجهمية (٢٢١/١-٢٢٢).

٥ انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة(٩٩٩/٣).

٦ الصفدية(٢٧٥/١).

ولا عن إخوانه المرسلين كموسى وعيسى صلوات الله عليهما، ما يدل على قول النفاة لا نصاً ولا ظاهراً، بل الكتب الإلهية المتواترة عنهم والأحاديث المتواترة عنهم تدل على نقيض قول النفاة وتوافق قول أهل الإثبات، وكذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم بإحسان وأئمة المسلمين أرباب المذاهب المشهورة، وشيوخ المسلمين المتقدمين، لا يمكن أحد أن ينقل نقلاً صحيحاً عن أحد منهم بما يوافق قول النفاة بل المنقول المستفيض عنهم يوافق قول أهل الإثبات، فنقل مثل هذا عن أهل الملة خطأ ظاهر. ولكن أهل الكلام والنظر من أهل الملة تنازعوا في هذا الأصل لما حدث في أهل الملة مذهب الجهمية نفاة الصفات وذلك بعد المائة الأولى في أواخر عصر التابعين، ولم يكن قبل هذا يعرف في أهل الملة من يقول بنفي الصفات، ولا بنفي الأمور الاختيارية القائمة بذاته. فلما حدث هذا القول وقالت به المعتزلة، وقالوا: لا تحل به الأعراض والحوادث، وأرادوا بذلك انه لا تقوم به صفة كالعلم والقدرة، ولا فعل كالخلق والاستواء أنكر أئمة السلف ذلك عليهم كما هو متواتر معروف)[1].

موقف أبي البركات من هذه المسألة في نظر ابن تيمية:

وقد سعى ابن تيمية في رد رأي المخالفين لمذهب السلف فاستدل بالنصوص الشرعية واللغة والعقل، وضمن كلامه نقولاً عمن ينتسب لهؤلاء أو أشد منهم بعداً عن الحق من المتفلسفة. فنقل عن أبي البركات موافقته لمذهب السلف في حين بَعُد عنها كثير من المتكلمين.

وذلك للمنهج الذي سلكه ابن ملكا (بسبب عدم تقليده من سبقه من الفلاسفة في النظر العقلي، واستنارته بأنوار النبوات فكان أصلح قولاً في هذا الباب من المتقدمين والمتأخرين، فأثبت صفات الرب وأفعاله وبين ما بينه من خطأ سلفه، ورأى فساد قولهم في أسباب الحوادث، فعدل عن ذلك إلى أن أثبت للرب ما يقوم به الإرادات الموجبة للحوادث)[2].

وصرح بأنه (لا يمكن القول بأن الله يدبر هذا العالم إلا بذلك)[3]. وأن النافين لذلك ليس معهم دليل عقلي على مذهبهم وأن الأدلة العقلية والشرعية توجب ثبوت ذلك[4] بل (صرح بإنه لا يتصور الاعتراف بكونه إلهاً لهذا العالم إلا مع القول بذلك. حتى قال: الإجلال من هذا الإجلال واجب والتنزيه من هذا التنزيه لازم)[5].

١ درء تعارض العقل والنقل (٤/٢٣-٢٤).
٢ منهاج السنة(١/٣٤٨).
٣ مجموع الفتاوى (١٦/٣٨٣).
٤ منهاج السنة(١/٤٢٢).
٥ مجموع الفتاوى (٦/١٥١).

كما ذكر ابن تيمية أن أبا البركات يختار (أنه فاعل بالاختيار مع قوله بقدم الفعل، وليست مسألة القدم ملازمة لمسألة الفاعل بالاختيار، لا عند هؤلاء ولا عند هؤلاء، كما ادعاه الرازي على الطائفتين)[1].

قال: وقد كان يقول: (بإثبات علوم متجددة في ذات الله بحسب تجدد المعلومات، وتجدد إرادات له، وذكر أن إلهيته لهذا العالم لا تصح إلا مع هذا القول، وكذلك أبو عبد الله الرازي يميل إلى هذا القول في المطالب العالية وغيرها)[2].

قال ابن تيمية: (وكذلك لا يرد على من وافقهم من أساطين الفلاسفة القائلين بقيام الأمور الإرادية بذاته وأنه لم يزل كذلك كما يقوله أبو البركات صاحب المعتبر وغيره من متقدمي الفلاسفة ومتأخريهم فإن هؤلاء يطردون الأصل المتقدم في أن المؤثر التام يستلزم أثره وأن الأثر يلازم المؤثر التام ولا يفرقون في ذلك بين مؤثر ومؤثر. والرب تعالى عندهم فاعل لكل ما سواه بقدرته واختياره وإذا سمي موجباً بالذات بمعنى أنه موجب بذاته الموصوفة بالقدرة والاختيار ما يحدثه من الحوادث في وقت إحداثه إياه فهذا حق عندهم كما يقول المسلمون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ويقولون إن كل حادث فله سبب حادث، وإن كمال فاعلية الرب تعالى لكل مفعول هو عند فعله إياه كما قال تعالى:﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[يس:٨٢].وهؤلاء يطرد على أصلهم بيان تناقض الفلاسفة القائلين بقدم الأفلاك وفساد حجتهم ومذهبهم)[3].

ولما ذكر الأقوال في مسألة كلام الله قال: (سابعها: قول من يقول: كلامه يرجع إلى ما يحدث من علمه وإرادته القائم بذاته. ثم من هؤلاء من يقول: لم يزل ذلك حادثاً في ذاته، كما يقوله أبو البركات صاحب المعتبر وغيره، ومنهم من لا يقول بذلك، وأبو عبد الله الرازي يقول بهذا القول في مثل المطالب العالية)[4].

والخلاصة أن ابن تيمية لم يكن في نقله عن أبي البركات لتأصيل مسألة خارجة عن الكتاب والسنة وما كان عليه السلف وإنما لتعضيد قوله الموافق للعقل، وليس هذا وحسب بل نقده وبين أن قوله بأنه فاعل بالاختيار ينقض قوله بقدم العالم.

---

١ درء تعارض العقل والنقل(٣/٣٠٢).

٢ جامع الرسائل والمسائل تحقيق محمد رشاد سالم(١/١٨٠-١٨١).

٣ الصفدية(٢/١١١).

٤ منهاج السنة(٢/٣٦٢).

المسألة الثالثة: التسلسل والقول بحوادث لا أول لها.

وهذه المسألة تابعة للتي قبلها وهي من المسائل التي أفاض فيها ابن تيمية الرد على قول الفلاسفة بقدم العالم وضعف أدلة المتكلمين في ردهم على الفلاسفة فلا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا[1].

وقد شُنِّع على ابن تيمية في هذه المسألة، وكفره طائفة، ووصف بموافقة الفلاسفة القائلين بقدم العالم، والحقيقة أن ابن تيمية قد صرح كثيراً بحدوثه، ومما قاله: (القول بقدم العالم قول اتفق جماهير العقلاء على بطلانه؛ فليس أهل الملة وحدهم تبطله بل أهل الملل كلهم، وجمهور من سواهم من المجوس وأصناف المشركين: مشركي العرب ومشركي الهند وغيرهم من الأمم. وجماهير أساطين الفلاسفة كلهم معترفون بأن هذا العالم محدث كائن بعد أن لم يكن، بل وعامتهم معترفون بأن الله خالق كل شيء، والعرب المشركون كلهم كانوا يعترفون بأن الله خالق كل شيء، وأن هذا العالم كله مخلوق، والله خالقه وربه)[2].

وأما قوله بقدم جنسه فإن الجنس تقدير ذهني لا وجود له في الواقع. فالقول بقدم جنسه إنما يراد به ما يقدره الذهن لا حقيقة وقوعه، وأما أفراده فالعقل والشرع يوجبان ألا يقدر موجود إلا وقبله ما لا يستحيل وقوعه إلى لا أول[3].

والمذهب الحق في ذلك الذي يراه ابن تيمية جواز حوادث لا أول لها؛ إذ الناس في ذلك على مذاهب ثلاثة -وأعني بذلك التسلسل في الآثار لا الفاعلين إذ الثاني مقطوع بامتناعه، وأنه لابد من أن ينتهي إلى الخالق تعالى-:

الأول: من يقول بمنع التسلسل في الماضي، وهو قول أهل الكلام، وقد انقسموا على قسمين في التسلسل في المستقبل؛ فقال الجهم بن صفوان والعلاف بمنعه وترتب على هذا قولهم بفناء الجنة والنار.

الثاني: من منعه في الماضي وجوزه في المستقبل. وهذا قول أكثر أهل الكلام الذي يقولون بدوام الجنة والنار.

الثالث: من جوزه في الماضي والمستقبل وهو قول أهل السنة والحديث. ونصره ابن تيمية.

---

١ انظر: مجموع الفتاوى(٥٩٠/١٢) (٣٠٠/١٦).

٢ مجموع الفتاوى(٥٦٥/٥).

٣ انظر: ابن تيمية السلفي(١٢٣-١٣٠).

وقد اعترض على قول من جوزه في المستقل دون الماضي بأنه لا دليل لهم على التفريق[1]. وأما الفلاسفة فقد اعترضوا على دليلهم باعتراضين:

الأول: أن قولهم يستلزم أن يكون الصانع لم يكن قادراً ثم صار قادراً، ترجيحاً لأحد طرفي الممكن بلا مرجح.

الثاني: أن المؤثر التام يستلزم أثره، والعلة التامة تستلزم معلولها، وعلى غرار هذا الاعتراض قالت الفلاسفة بقدم العالم.

وقد أجاب المتكلمون على اعتراضاتهم بأجوبة ضعيفة ولذا تسلط عليهم هؤلاء، حيث ظنوا أن قولهم هذا هو دين الرسل. يقول ابن تيمية: (وكان ذلك مما سلط للدهرية القائلين بقدم العالم لما علموا حقيقة قولهم وأدلتهم ونسوا فساده. ثم لما ظنوا أن هذا قول الرسول صلى الله عليه وسلم واعتقدوا أنه باطل قالوا: إن الرسول لم يبين الحقائق سواء علمها أو لم يعلمها وإنما خاطب الجمهور بما يخيل لهم وما ينتفعون به. فصار أولئك المتكلمون النفاة مخطئين في السمعيات والعقليات وصار خطؤهم من أكبر أسباب تسلط الفلاسفة، لما ظن أولئك الفلاسفة الدهرية أنه ليس في هذا المطلوب إلا قولان:

– قول أولئك المتكلمين.

– وقولهم.

وقد رأوا أن قول أولئك باطل، فجعلوا ذلك حجة في تصحيح قولهم مع أنه ليس للفلاسفة الدهرية على قولهم بقدم الأفلاك حجة عقلية أصلاً، وكان من أعظم أسباب هذا أنهم لم يحققوا معرفة ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم)[2].

والله سبحانه ماشاء كان وما لم يشاء لم يكن، وكل ما سواه لا يكون إلا حادثاً مسبوقاً بالعدم. هذا الذي دلت عليه النصوص والعقل والفطرة والحس. وقول المتكلمين مع بطلانه خير من قول الفلاسفة فقد (جمعوا في كلامهم بين حق وبين باطل، وقابلوا الباطل بباطل، وردوا البدعة ببدعة، لما ناظروا الفلاسفة وناظروهم، في مسألة حدوث العالم ونحوها، استطال عليهم الفلاسفة لما رأوهم قد سلكوا تلك الطريق، التي هي فاسدة عند أئمة الشرع والعقل، وقد اعترف حذاق النظار بفسادها، فظن هؤلاء الفلاسفة الملاحدة أنهم إذا أبطلوا قول هؤلاء بامتناع حوادث لا أول بها، وأقاموا الدليل على دوام الفعل، لزم من ذلك قدم هذا العالم، ومخالفة نصوص الأنبياء، وهذا جهل عظيم، فإنه ليس للفلاسفة ولا لغيرهم دليل واحد عقلي صحيح يخالف شيئاً من نصوص الأنبياء.

---

١ انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٩٩٨/٣).

٢ مجموع الفتاوى (٢٢٤/١٨-٢٢٥).

وهذه مسألة حدوث العالم وقدمه، لا يقدر أحد من بني آدم أن يقيم دليلاً على قدم الأفلاك أصلاً، وجميع ما ذكروه ليس فيه ما يدل على قدم شيء بعينه من العالم أصلاً، وإنما غايتهم أن يدلوا على قدم نوع الفعل، وأن الفاعل لم يزل فاعلاً، وأن الحوادث لا أول لها، ونحو ذلك مما لا يدل على قدم شيء بعينه من العالم، وهذا لا يخالف شيئاً من نصوص الأنبياء، بل يوافقها.

وأما النصوص المتواترة عن الأنبياء بأن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وأن الله خالق كل شيء، فكل ماسواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن، فلا يمكن أحداً أن يذكر دليلاً عقلياً يناقض هذا)[1].

وقد أبطل مذهب الفلاسفة بالمنقول والمعقول والحس والفطرة، ودعم قوله بأقوال أساطينهم. يقول في بيان تهافت قولهم: (وهؤلاء أبعد أن يمكنهم إقامة الدليل على قدم شيء من العالم، فإن الفاعل الذي يفعل بإرادات قائمة به بذاته شيئاً بعد شيء، لا يقوم لهم دليل على أن شيئاً من مفعولاته لم يزل مقارناً له، إذ يمكن أنه فعل مفعولاً بعد مفعول.

وأن هذا العالم خلقه من مادة كانت قبله. كما أخبرت بذلك الرسل. فأخبر الله تعالى في القرآن أنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأخبر أنه سبحانه: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا ۚ وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفْظًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿١٢﴾﴾ [فصلت:١٢].قال في الآية الأخرى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [البقرة:٢٩].فأخبر أنه سواهن سبع سماوات في يومين، وأن السماء كانت دخاناً، وهو بخار الماء كم جاء تفسيره في عدة آثار: أنه خلق السماء من بخار الماء، والبخار دخان الماء، كما أن دخان الأرض دخان. وإن أريد بالدخان التراب فقط. أو دخان التراب والماء، فكل ذلك فيه إخبار الله أنه خلق السماوات السبع من مادة أخرى[2]، كما أخبر أنه خلق الإنسان من مادة، وأنه خلق الجان من مادة. قال صلى الله عليه وسلم: (خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وصف لكم)[3]. وقال: (إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء)[4]. وقال: (كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض) وفي رواية (ثم خلق

---

١ درء تعارض العقل والنقل (٨/٢٧٩-٢٨٠).

٢ انظر: تفسير ابن كثير (٧/٣٠٩٤-٣٠٩٧).

٣ صحيح مسلم برقم(٢٩٩٦).

٤ صحيح مسلم برقم (٢٦٥٣).

خلق السماوات والأرض)[1]، فأخبر أنه كان بين تقديره وبين خلقه للسماوات والأرض خمسين ألف سنة، وهذه أزمنة مقدرة بحركات موجودة قبل وجود الأفلاك والشمس والقمر. وأخبر أنه كان عرش الرب إذ ذاك على الماء.

ففي هذه الآثار أنه كان موجوداً قبل خلق هذا العالم أرض وماء وهواء، وتلك الأجسام خلقها الله من أجسام أخر، فإن العرش أيضاً مخلوق، كما أخبرت بذلك النصوص، واتفق على ذلك المسلمون، فأساطين الفلاسفة المتقدمون كان – فيما نقل الناقلون عنهم – قولهم يوافق هذا، لم يكونوا يقولون بقدم العالم، فإن هذا قول ليس عليه دليل أصلاً، مع أنه في غاية الفساد.

وحقيقته أن الصانع لم يصنع شيئاً، وأن الحوادث تحدث بلا محدث، بل حقيقته أن هذا العالم واجب الوجود، وأنه ليس له مبدع)[2]. فالنصوص دلت على حدوث العالم، كما دلت على أن هذه السموات والأرض قد خلق قبلها مخلوقات، وكلام السلف ورواياتهم في ذلك واضحة.

موقف ابن تيمية من ابن ملكا في المسألة:

يقول ابن تيمية: (قول الفلاسفة في كونه يفعل بمشيئته على قولين معروفين لهم. وأبو البركات وغيره يقولون بأنه فاعل بمشيئته مع قولهم بقدم العالم)[3] وقال: (وجمهور الفلاسفة المتقدمين على أرسطو فلم يكونوا يقولون بقدم الأفلاك. ثم الفلاسفة من هؤلاء وهؤلاء متنازعون في قيام الصفات والحوادث بواجب الوجود على قولين معروفين لهم وإثبات ذلك قول كثير من الأساطين القدماء وبعض المتأخرين كأبي البركات صاحب المعتبر وغيره)[4].

وقال: (وكون القادر المختار يكون فعله مقارنا له لا يحدث شيئا بعد شيء، فإن هذا أيضا مما يقول العقلاء، – أو جمهورهم –: إن فساده معلوم بالضرورة، أو قطعا، بل جمهور العقلاء يقولون: إن مفعول الفاعل لا يكون مقارنا له أبدا. ثم من النظار من قال بإحدى المقدمتين دون الأخرى، فالقدرية وبعض الجهمية يقولون بالأولى، وبعض الجبرية يقولون بالأولى في حق الرب دون العبد، وأما الثانية فلم يقل بها إلا من جعل الفاعل مريدا، أو جعل بعض العالم قديما كأبي البركات ونحوه)[5].

---

١ رواه البخاري في صحيحه برقم(٣١٩١) ورقم (٧٤١٨).
٢ درء تعارض العقل والنقل (٢٨٧/٨-٢٩٠) مختصراً.
٣ منهاج السنة(٢٨٤/٢).
٤ مجموع الفتاوى (١٤٤/١٢).
٥ منهاج السنة (١٩٤/١).

فابن تيمية لم يأت بقول مخالف لما جاء في القرآن والسنة وما أثر عن سلف الأمة في المسألة، وما نقله عن ابن ملكا موافق للمذهب الحق إلا ما كان من قوله بقدم العالم، وقد مر في المسألة السابقة موقف ابن تيمية منها، فلا حاجة لإعادتها هنا.

المسألة الرابعة: نظرية الفيض والصدور عن الواحد.

وهي من المسائل التي نادى بها أفلاطون صاحب المثل ثم تابعته عليها الفلسفة الأفلاطونية الحديثة ثم سرت في مذاهب الفلاسفة والباطنية وحقيقتها: أن جميع الموجودات التي يتألف منها العالم تفيض عن مبدأ واحد، من دون أن يكون في فعل هذا المبدأ تراخٍ أو انقطاع.

وهي علاقة بين العالم والإله وتفسير لفاعليته، وصدور العالم عنه بلا إرادة أو اختيار أو هدف[1].

وهذا هو التفسير الوحيد الذي يراه الفلاسفة المنتسبين للإسلام للفاعلية الإلهية وانبثاق الموجوات، والتي يمكن بها إثبات الكمال الإلهي اللائق به بزعمهم. وهي تقابل القول بخلق الإله للكون من العدم عند أتباع الديانات والملل[2].(فما يقوله الفلاسفة القائلون بأن العالم قديم صدر عن علة موجبة بذاته، وأنه صدر عنه عقل ثم عقل ثم عقل إلى تمام عشرة عقول وتسعة أنفس. وقد يجعلون العقل بمنزلة الذكر والنفس بمنزلة الأنثى)[3].

وقد ربط ابن سينا والفارابي مصطلحات النظرية بالمصطلحات الدينية في محاولة للتوفيق بين الإسلام والفلسفة، فجعلوا من نظرية الفيض ما يعبرون بها عن عملية الخلق، فمزجوا الفلسفة بلحاء الشريعة، وتكلفوا أشد التكلف، وإن اختلفوا في بعض مفرداتها وعددها.

وقد استحسن ابن تيمية موقف أبي البركات حين نقدها وردها غاية الرد، بل وسخريته بأربابها كونها لم تستند إلى برهان ولا أثر رغم إثباته جواهر أزلية قائمة بنفسها[4].

وقد أبطل ابن تيمية هذه النظرية من وجوه عدة مطولة في مواطن من كتبه، وبين أنها مخالفة لما جاءت به الرسل والحس والعقل والفطرة، ومن تلك الوجوه العقلية:

– أنهم يقولون: بقدم الأفلاك وقدم هذه الروحانيات ويسمونها المجردات والمفارقات والجواهر العقلية، وأن ذلك لم يزل قديماً أزلياً، وما كان قديماً أزلياً امتنع أن يكون مفعولاً بوجه من الوجوه، ولا يكون مفعولاً إلا ما كان حادثاً، وهذه قضية بديهية عند جماهير

---

١ انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا(٧٢٤/١) القضاء والقدر في الإسلام للدسوقي(٣٤٥/٣).

٢ انظر: آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي (١٨) تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم (١٨٠) القضاء والقدر في الإسلام (٣٤٦/٣).

٣ مجموع الفتاوى (٢٨٩/١٧).

٤ انظر: مجموع الفتاوى(٢٨٨/١٧) تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام (٣٨١-٣٨٢)

العقلاء، وعليها الأولون والآخرون من سائر الأمم، ولهذا جماهير الأمم يقولون كل ممكن أن يوجد وأن لا يوجد فلا يكون إلا حادثاً.

– أن هؤلاء يقولون: إن الرب واحد والواحد لا يصدر عنه إلا واحد، ويعنون بكونه واحداً أنه ليس له صفة ثبوتية أصلاً، ولا يعقل فيه معان متعددة؛ لأن ذلك عندهم تركيب، ولهذا يقولون: لا يكون فاعلاً وقابلاً لأن جهة الفعل غير جهة القبول، وذلك يستلزم تعدد الصفة المستلزم للتركيب، ومع هذا يقولون: إنه عاقل ومعقول وعقل وعاشق ومعشوق وعشق ولذيذ وملتذ ولذة إلى غير ذلك من المعاني المتعددة، ويقولون: إن كل واحدة من هذه الصفات هي الصفة الأخرى، والصفة هي الموصوف والعلم هو القدرة وهو الإرادة والعلم هو العالم وهو القادر. فهذا الواحد الذي أثبتوه لا يتصور وجوده إلا في الأذهان لا في الأعيان، وإذا كان كذلك فالأصل الذي بنوا عليه قولهم فاسد، وما بني على فاسد فاسد.

– أن قولهم الواحد صدر عنه واحد وعن ذلك الواحد واحد ؛هذه الدعوى الكلية لا يعلم ثبوتها في شيء أصلاً. ثم إن كان الواحد يصدر عنه واحد من كل وجه فلا يصدر عن هذا الواحد إلا واحد أيضاً فيلزم أن يكون كل ما في العالم إنما هو واحد عن واحد، وهذه مكابرة، وإن كان في الصادر الأول كثرة ما بوجه من الوجوه فقد صدر عن الأول ما فيه كثرة ليس واحداً من كل وجه فقد صدر عن الواحد ما ليس بواحد.

– أن ما ذكروه من التولد العقلي الذي يدعونه هو أبعد من قول النصارى ومشركي العرب، حيث جعلوا مفعولاته بمنزلة صفة أزلية لازمة، فهم في دعواهم إلهية العقول والنفوس والكواكب أكفر من النصارى ومشركي العرب؛ فإن أولئك أثبتوا ولادة حسية وكونه صمداً يبطلها؛ لكن ما أثبتوه معقول، وهؤلاء ادعوا تولداً عقلياً ،فقول أولئك أقرب إلى المعقول وهو باطل كما بين الله فساده وأنكره، فقول هؤلاء أولى بالبطلان، وهذا كما أن الله إذا كفر من أثبت مخلوقاً يتخذ شفيعاً معبوداً من دون الله فمن أثبت قديماً دون الله يعبد ويتخذ شفيعاً كان أولى بالكفر. فزعمهم أن العقول والنفوس معلولة عن الله صادرة عن ذاته صدور المعلول عن علته – هو قول بتولدها عن الله. وأن الله ولد الملائكة. وهذا مما رده الله ونزه نفسه عنه وكذب قائله وبين كذبه.

– أن حقيقة قولهم أنه سبحانه لم يفعل شيئاً؛ بل ولا هو موجود، وإن سموه علة ومعلولاً فعند التحقيق لا يرجعون إلى شيء محصل، بل إذا حققت ما يقوله من هو أقربهم إلى الإسلام –كابن رشد الحفيد– وجدت غايته أن يكون الرب شرطاً في وجود العالم لا فاعلاً

له، فحقيقة قولهم أن هذا العالم موجود واجب أزلي ليس له صانع غير نفسه، وهم يقولون: الوجود واحد، وحقيقة قولهم أنه ليس في الوجود خالق خلق موجوداً آخر[1].

موقف ابن تيمية من ابن ملكا في نظرية الفيض:

استحسن أن ابن تيمية موقف ابن ملكا من نظرية الفيض حين ردها غير أنه لم يغفل عن ذكر ضلاله من إثبات جواهر قائمة أزلية بنفسها مع الرب. وأن هذا وحده كاف في بيان مخالفته لصريح المعقول والكفر بما جاءت به الرسل[2].

المسألة الخامسة: بطلان قول الفلاسفة إن الملائكة هي النفوس.

فلاسفة اليونان بجملتهم ليس عندهم معرفة بالملائكة، ولم ينقل لهم كلام فيهم بنفي أو إثبات ألبته. فقد كانوا في الأصل مشركين يعبدون الكواكب والأصنام، ولهذا عظمت عنايتهم بعلم الهيئة والكواكب[3]. ومما ابتدعوه فيها أنهم جعلوا له نفوساً وعقولاً تسيرها وتحكمها ونتج من ذلك القول بالفيض والصدور -كما سبق- فذكروا فيها عشرة عقول تصرف الكون؛ يصدر أولها عن العلة الأولى بطريقة الفيض، وعنه يصدر الثاني، وعن الثاني يصدر الثالث وهكذا يستمر الصدور حتى العقل العاشر، الذي يسمونه العقل الفعال، ويجعلونه هو المتصرف في كل ما تحت فلك القمر من المخلوقات والكائنات.

ولما جاء الفلاسفة المنتسبون إلى الإسلام راموا التوفيق بين مذهب هؤلاء وما جاءت به الرسل فجعلوا الملائكة التي ليس لها ذكر عند أولئك هي عقول الأفلاك ونفوسها، ويجعلون لتلك العقول والنفوس تصرفات في الكون وحدوث الحوادث.

فالملائكة بزعمهم هي العقول العشرة الواردة في نظرية الفيض، وقالوا: إن جبريل هو العقل الفعال- العقل العاشر- في سلسلة العقول[4].

ولما كانت العقول في مفهوم أولئك ماهيات مجردة عن المادة فقد جعلوا الملائكة معاني عقلية وقوى نفسانية وخيالات نورانية، ليست أحياء ناطقة قائمة بأنفسها، وإنما هي أعراض وقوى صالحة[5].

وقد بين ابن تيمية جهل هؤلاء كلهم، وبين أن محاولة ربط قول متقدميهم في الأفلاك بمذهب أهل الملل في الملائكة من أعظم الإلحاد والكفر، وأن حمل كلام الله ورسوله على

---

١ انظر: مجموع الفتاوى(٤/١١٧-١٣٨) (١٧/٢٨٩-٢٩٥).

٢ انظر: مجموع الفتاوى(١٧/٢٨٩).

٣ انظر: دقائق التفسير لابن تيمية (٦/٤١٦).

٤ انظر: آراء أهل المدينة الفاضلة للفارابي(١٠٣-١٠٤) النجاة لابن سينا(٣٦٦).

٥ انظر: رسالة الحدود لابن سينا(٦٩) رسالة في القوى الإنسانية لابن سينا ضمن رسائل في الحكمة (٦٠).

معنى من المعاني لا بد وأن يكون ذلك المعنى حقاً في دين الإسلام يصلح إخبار الرسول عنه. وأن يكون قد دل عليه بالنص لفظ يدل عليه دلالة لفظ على معناه.

وذكر أن ما يقوله هؤلاء من العقول والنفوس وإن سموها ملائكة وفهم ما جاءت به الرسل عن الأخبار بملائكة الله، واعتبر أحد القولين بالآخر؛ علم بالاضطرار أن قول هؤلاء من أعظم الأقوال منافاة لأقوال الرسل، وأن ذلك من أعظم الكفر في دين الرسل، وأن قولهم هو قول المشركين الذين نسبوا الولد لرب العالمين. فإن قولهم في المبدأ بالتوليد عنه، وفي المعاد بعود النفس إلى عالمها من دون إعادة الخلق يتضمن من شتم الله وتكذيبه ما أخبر به رسوله.

وقولهم بأن الكواكب والقمر والشمس في القرآن يراد بها النفوس فإن هذا مما يعلم بالاضطرار أن لفظ القرآن لا يحتمله لا حقيقة ولا مجازاً[1].

قال: (ما يثبته المتفلسفة من العقل باطل عند المسلمين، بل هو من أعظم الكفر؛ فإن العقل الأول عندهم مبدع كل ما سوى الله، والعقل العاشر مبدع ما تحت فلك القمر، وهذا من أعظم الكفر عند المسلمين واليهود والنصارى.

والعقل في لغة المسلمين مصدر عقل يعقل عقلاً، وهو أيضاً غريزة في الإنسان فمسماه من باب الأعراض لا من باب الجواهر القائمة بأنفسها. وعند المتفلسفة مسماه من النوع الثاني.

والملائكة التي أخبرت بها الرسل، وإن كان بعض من يريد بالجمع بين النبوة والفلسفة يقول أنها العقول فهذا من أبطل الباطل؛ فبين ما وصف الله به الملائكة في كتابه وبين العقول التي يثبتها هؤلاء من الفروق ما لا يخفى إلا على من أعمى الله بصيرته.

وما ادعوه من أن العقول التي أثبتوها هي الملائكة في كلام الأنبياء فقد ثبت بالنص والإجماع أن الله خلق الملائكة بل خلقهم من مادة كما ثبت في صحيح مسلم عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "خلق الله الملائكة من نور وخلق الجان من مارج من نار وخلق آدم مما وصف لكم"[2] فبين أن الملائكة مخلوقون من مادة موجودة قبلهم فأين هذا من قول من ينفى الخلق عنها ويقول أنها مبتدعة لا مخلوقة أو يقول أنها قديمة أزلية لم تكن من مادة أصلاً)[3].

---

١ انظر: بغية المرتاد(٣٥٦-٣٥٧).

٢ صحيح الإمام مسلم برقم(٢٩٩٦).

٣ الرد على المنطقيين(١٩٦-١٩٨) مختصراً.

مذهب أبي البركات في الملائكة وموقف ابن تيمية منه:

أبو البركات كما يقرره ابن تيمية يقول بما تقوله الفلاسفة من كونهم نفوس وعقول، إلا أنه لا يحدهم بعدد كما يقول سلفه، بل قال: لا دليل على نفي الزيادة، كيف وقد أخبرت النبوات بالكثرة، فأثبت كثرتهم بطريقة فلسفية[1]. يقول ابن تيمية: (ويجعلون الملائكة هي العقول والنفوس ومنهم طائفة ادعت كثرة الملائكة كأبي البركات صاحب المعتبر، وهؤلاء أقرب عندهم فإن الأنبياء صرحوا بكثرة الملائكة، وقد يجعلون الجن والشياطين هي قوى النفوس الصالحة والفاسقة وقد بسط القول عليهم في غير هذا الموضع وبين أن الملائكة التي أخبرت بها الرسل من أبعد الأشياء عما يدعونه من العقول والنفوس، وأن الجن والشياطين أحياء ناطقون موجودون ليسوا أعراضاً قائمة بغيرها)[2].

قال: (وهؤلاء المتكلمون المتفلسفة صار بينهم نزاع في الملائكة. هل هي متحيزة أم لا؟ فمن مال إلى الفلسفة ورأى أن الملائكة هي العقول والنفوس التي يثبتها الفلاسفة وأن تلك ليست متحيزة قال: إن الملائكة ليست متحيزة لا سيما وطائفة من الفلاسفة لم تجعل عددها عشرة عقول وتسعة نفوس كما هو المشهور عن المشائين بل قال: لا دليل على نفي الزيادة ورأى النبوات قد أخبرت بكثرة الملائكة فأراد أن يثبت كثرتهم بطريقة فلسفية كما فعل ذلك أبو البركات صاحب المعتبر والرازي في المطالب العالية وغيرهما)[3].

فابن تيمية يرى أن أبا البركات لم يخرج عن سلفه في حقيقة الملائكة إلا أنه يختلف عنهم في أنه لم يكن يحدهم بعدد كما هو عند سلفه.

وهذا يبين أن ابن تيمية يرى أن مذهب الفلاسفة المنتسبين للإسلام ليسوا على درجة واحدة، وأن أبا البركات من أفضلهم وأقرب إلى نور الإسلام بخلاف غيره فقد أنصف ابن تيمية أبا البركات بالحق الذي فيه.

١ مجموع الفتاوى(٣٣٩/١٧).

٢ الرد على المنطقيين(٤٤٤).

٣ مجموع الفتاوى (٣٣٨/١٧-٣٣٩).

الخاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

وفي ختام هذا البحث يحسن أن نشير إلى أهم النتائج والتوصيات التي تجلت لنا خلاله.

فمن النتائج:

- أن رمي عقيدة ابن تيمية باليهودية إنما هو بهتان مطرح في ميزان النقد العلمي، فكل المسائل التي نقل فيها ابن تيمية عن ابن ملكا انطلق فيها من الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة.
- جمع ابن تيمية بين المنقول والمعقول في تقرير عقائد السلف.
- أن نقل ابن تيمية عن ابن ملكا إنما كان على سبيل الاعتضاد لا البناء، وقد بين دافعه في مجريات البحث، وهو نقل لم يخل من نقد في جل مسائله، فقد نقده في قوله بقدم بعض العالم ومذهبه في الملائكة.
- عدل ابن تيمية مع خصومه ومعارضيه فقد أثنى على ابن ملكا في مواضع من أقواله كما أثنى على غيره من جهة قربه من حق وبعد غيره عنه.
- أن الفلاسفة ليسوا على طبقة واحدة يجمعهم قول؛ فهم مختلفون فيما بينهم اختلافاً عظيماً ولذا حكاية قول واحد عنهم في مسألة ولا بد أن تكون منسوبة إلى قائلها.
- أثر نور النبوة والوحي على قرب صاحبه من الحق؛ فبقدر قرب أهل الباطل من أهل الحق يكون بعده عن الباطل، فابن ملكا وابن رشد أحسن حالاً من غيرها لقربهما من السنة وأهلها.

وأما التوصيات:

فإن ابن تيمية كثيراً ما يضمن ردوده على المخالفين لمذهب أهل السنة مواقف أرباب تلك المذاهب وأقوال أساطينهم، وهو مسلك قد برز فيه وله أثر عظيم على من أتباع تلك المذاهب، ولو أخذت هذه الفكرة من خلال أفراد المسائل أو آحاد المنتمين لتلك المذاهب، وسواء كان في المذهب الذي ينتمي له الشخص أو المذاهب المخالفة لكان لها الأثر العظيم على الأتباع.

ولذا أوصي المؤسسات العلمية والبحثية إلى تبني مثل هذه المشاريع وحث طلاب العلم على تكريس مثل هذه الجهود. ومن التوصيات التي أبرزها البحث نقول ابن تيمية عن أرباب المذاهب في نقد المذهب جمع ودراسة.

فهرس المراجع:

- الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري تحقيق بشير محمد عيون، ط مكتبة المؤيد ط الرابعة ١٤١٣هـ
- ابن تيمية السلفي لمحمد خليل هراس، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى
- ابن تيمية ليس سلفياً لمنصور بن محمد بن عويس، ط دار النهضة العربية ١٩٧٠ الطبعة الأولى
- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة الجهمية لابن قيم الجوزية تحقيق فواظ زمرلي، ط دار الكتاب العربي ط الأولى ١٤٠٨هـ
- إخبار العلماء بأخبار الحكماء لجمال الدين أبي الحسن بن يوسف القفطي، طبعة مكتبة المتنبي، ط بدون
- آراء أهل المدينة الفاضلة لأبي نصر الفارابي تعليق ألبير نصري نادر، طبعة دار المشرق، ط السابعة
- الإشفاق على احكام الطلاق لمحمد بن زاهد الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، ط ١٤١٥هـ
- براءة الأشعريين من عقائد المخالفين لأبي حامد بن مرزوق، ط مطبعة العلم ١٣٨٧هـ
- بغية المرتاد لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمة تحقيق موسى السدويش، ط دار العلوم والحكم، ط الثالثة ١٤١٥هـ
- بيان تلبيس الجهمية لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية تحقيق مجموعة من طلاب العلم ط مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
- تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم، ط مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة
- تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط دار القبلة ط الأولى ١٤١٩هـ
- تنزيه الرحمن عن قيام الحوادث بذاته جل وعز لسعيد فودة، نشر الأصلين للدراسات والنشر، ط الأولى ١٤٣٧هـ
- جامع الرسائل لابن تيمية تحقيق محمد رشاد سالم، ط مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ
- الحيدة والاعتذار لعبدالعزيز بن يحيى الكناني تحقيق جميل صليبا، ط دار صادر، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ
- درء تعارض العقل والنقل لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية تحقيق محمد رشاد سالم ط جامعة الإمام

- دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد لعبدالله بن صالح الغصن، ط دار ابن الجوزي ،ط الأولى ١٤٢٤هـ
- دفع شبه من شبه وتمرد لأبي بكر الحصيني الدمشقي تحقيق محمد زاهد الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث
- الرد على الشاذلي في حزبه لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية تحقيق علي العمران، دار عالم الفوائد ط الأولى ١٤٢٩هـ
- الرد على المنطقيين لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية ، ط إدارة ترجمان السنة بلاهور ١٣٩٦هـ
- تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات لابن سينا تحقيق حسن عاصي، طبعة دار قابس، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ
- سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد الذهبي تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط مؤسسة الرسالة، ط الحادية عشرة ١٤٢٢هـ
- شرح السنة للحسن بن علي البربهاري تحقيق خالد الردادي، ط دار الصميعي ط الثالثة ١٤٢١هـ
- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط مؤسسة الرسالة، ط التاسعة ١٤١٧هـ
- الصفدية لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية تحقيق محمد رشاد سالم، ط جامعة الإمام
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة تحقيق نزار رضا، طبعة دار مكتبة الحياة
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر تعليق عبدالعزيز بن باز، ط دار الكتب العلمية
- الفوائد لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية تحقيق محمد عزير شمس، ط دار عالم الفوائد، ط الأولى ١٤٢٩هـ
- القضاء والقدر في الإسلام لفاروق الدسوقي، ط دار الدعوة، بدون تاريخ
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع ابن قاسم، ط بدون
- مختصر الصواعق المرسلة لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية تحقيق محمد عزير شمس، ط دار عالم الفوائد ط الأولى
- مسند الإمام أحمد تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط مؤسسة الرسالة
- المعجم الفلسفي لجميل صليبا، ط دار الكتاب اللبناني ١٩٨٢م
- المقدمات الخمس والعشرون لميمون بن مهران اليهودي تحقيق محمد زاهد الكوثري، ط المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٣هـ

- من عبر التاريخ في الكيد للإسلام لمحمد بن زاهد الكوثري، نشر المكتبة الأزهرية للتراث
- منهاج السنة النبوية لأحمد بن عبدالحليم ابن تيمية تحقيق محمد رشاد سالم، ط جامعة الإمـــام محمد بن سعود
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة لعبـــدالرحمن بـــن صـــالح المحمـــود، ط مكتبـــة الرشـــد، ط الأولى١٤١٥ه
- النجاة في الحكمة المنطقة لأبي علي الحسين بن سيناء، ط مكتبة مصطفى البـــابي الحلبـــي، ط الثانية ١٣٥٧ه